

جامعة دمشق

كلية العلوم السياسية

قسم الدراسات السياسية

مستقبل تدخل حلف الأطلسي في أفغانستان

الباحث: مصطفى شابيش

حاول الباحث تسليط الضوء على الأسباب و الأهداف الحقيقية لتدخل حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، في ظل ارتفاع دعوات الغرب لجعل التدخل قانونياً عبر تسميته تدخلاً إنسانياً وضرورياً، ومستعيزين الادعاء الأمريكي بأنه "حرب استباقية" على الإرهاب العالمي، وتبيان أهم الصعوبات التي يعاني منها الناتو هناك، والدور الخفي للولايات المتحدة في توجيه حلف الناتو، على الطريق الذي تحقق فيه أهدافها، وما هي الاحتمالات المستقبلية لهذا التدخل.

وفي ظل عجز الحلف عن تحقيق أهدافه المعلنة من التدخل والتمثلة بالقضاء على الإرهاب وإنهاء تنظيم القاعدة فقد وجد الباحث أن الحرب على الإرهاب ذريعة أمريكية استخدمت من خلالها واشنطن الناتو لتسيطر على العالم على أن تشارك القوى المختلفة في دفع فاتورة حروبها العالمية، لكي تضع الولايات المتحدة الأمريكية حاجزاً بين الصين وروسيا وإيران، وهي القوى المرشحة دائماً لعرقلة المشاريع الاستعمارية الأمريكية، إضافة لما يتبع موقعها من أهمية من حيث حجم الثروات التي تزخر بها أفغانستان.

و لا يزال حلف شمال الأطلسي بعيداً عن تنفيذ المهام التي أعلنتها تفسيراً لتدخله في أفغانستان؛ بدليل استمرار عمليات المقاومة ضده، حتى بعد مقتل زعيم تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن"، فالولايات المتحدة الأمريكية تعمل دوماً لمنح الشرعية لتدخلاتها العالمية من خلال الحلف؛ وأي تفكك محتمل لحلف شمال الأطلسي سيزيد التورط الأمريكي تعقيداً في حروبها ويظهر للعالم حقيقتها، ويقلل من قدرتها على التدخل، واستمرارها في التوسع الاستعماري العالمي؛ لأنها ستواجه بدول صاعدة أو متوثبة كالصين وروسيا أو دول المقاومة مثل إيران، وسورية

المقدمة:

أدت أحداث ١١ أيلول إلى أكبر عملية مراجعة في السياسة الخارجية الأمريكية على الصعيدين السياسي والفكري، من أجل الحفاظ على النظام الدولي الأحادي القطبية من جهة، وترسيخ سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم من جهة ثانية، وقد أدت عملية المراجعة إلى إعلان "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي" الجديدة من قبل الرئيس "جورج بوش الابن" في أيلول ٢٠٠٢، لمواجهة التهديدات التي تستهدفها، والتي تتجسد بالانتقال إلى مفهوم العمل الوقائي، بحيث تُسرع الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على كل من تقرر أنه يهدد مصالحها، أو تعلن أنه يهدد أمنها القومي، وذلك لضمان سيطرتها الدائمة على العالم وإعادة تشكيله بما يؤمن لها ذلك الهدف، وقد تحركت الإدارة الأمريكية في اتجاهين:

الأول: تشكيل تحالف دولي ضد الإرهاب وقيادته، استناداً إلى قاعدة "من ليس معنا فهو ضدنا".

الاتجاه الثاني: توفير غطاء من الشرعية الدولية لحملتها ضد الإرهاب، وقد تمثل ذلك في قرار مجلس الأمن رقم /١٣٧٣/ الصادر في ٢٨ أيلول ٢٠٠١، والذي نص على إنشاء لجنة دولية لمكافحة الإرهاب

إن الجديد في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، هو الربط والتداخل بين أمنها الداخلي وأمنها الخارجي المتمثل بالأمن العالمي، وبمقويض دولي على هذه الخطوة في مجلس الأمن، واستغلال حلف شمال الأطلسي (NATO) الذي تقوده لكي تنفذ استراتيجيتها قد يكون من أجل تحميل العالم بعضاً من خسائرها المادية والمعنوية في حربها على أفغانستان، كي ترتاح من ضغط دول 'THE FREE RIDER' وهي مجموعة الدول التي تستفيد من حروب الولايات المتحدة الأمريكية عبر الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية مع الدول المحتلة، وبالفعل بعد نقاش بسيط داخل الحلف ومعارضة روسية غير فاعلة، وافق الحلف على التدخل في أفغانستان من أجل القيام بحرب "وقائية" ضد الإرهاب الذي تتخوف منه الولايات المتحدة الأمريكية، ووضع في طبيعة أهداف هذا التدخل القبض على زعيم تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن" وتفكيك منظمته الإرهابية "القاعدة".

تكمن أهمية البحث باعتبار أفغانستان من المناطق الغنية بالنفط، والمنطقة الأكثر عرضة لاحتواء صراع النفوذ في آسيا الوسطى، التي تعتبر تاريخياً منطقة نفوذ للاتحاد السوفيتي وتعتبر المجال

١ - THE FREE RIDER: هي الدول التي تحاول الاستفادة من الحروب التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية بغية الحصول

على امتيازات اقتصادية وسياسية بينما تدفع الولايات المتحدة تكاليف الحرب كاملة، ومن هذه الدول

بريطانيا وفرنسا في الحرب الأمريكية على أفغانستان.

الحيوي الممكن لروسيا في الوقت الراهن، لذلك فإن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة عليها بتريفة "مكافحة الإرهاب" تحت غطاء حلف الناتو حرم روسيا من منطقة نفوذ مهمة لها، خاصة مع تصاعد الدور الروسي في العالم مع بداية القرن الحادي والعشرين.

أما إشكالية البحث فنكمن بطبيعة الموقع الاستراتيجي لأفغانستان من جهة، وبين الأهداف المرجوة من قبل حلف الناتو ومن خلفه الولايات المتحدة الأمريكية في احتلالها والسيطرة عليها من جهة ثانية، وانعكاس هذا التدخل على العلاقات الدولية في منطقة آسيا الوسطى باعتبارها ذات أهمية جيوسياسية ثالثاً، كما أن منطقة آسيا الوسطى باتت العمق الاستراتيجي الذي تتصارع للسيطرة عليه مراكز النفوذ العالمي ويشهد مواجهة غير مسبوقة بين قوى عالمية تقليدية قديمة (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا) وقوى صاعدة ومتوثبة (الصين وروسيا).

ويسعى البحث للإجابة عن التساؤل الآتية: ما هو دور حلف الناتو في احتلال أفغانستان، وهل استطاع أن يحقق أهدافه، وما مستقبل وجوده هناك، وما طبيعة الصعوبات التي يتعرض لها أم أنه بات يسيطر على كامل الأراضي الأفغانية، و حسم صراع النفوذ على أفغانستان وما حولها؟

انطلاقاً من فرضية: إن التدخل العسكري لحلف الناتو في أفغانستان هو محاولة أمريكية لتوريط حلف الأطلسي من أجل تحقيق مطامعها في السيطرة على منطقة آسيا الوسطى بالدرجة الأولى، وحسم سيطرتها على تلك المنطقة في وجه تطلعات الصين وروسيا للاستئثار بثرواتها، ومحاولة لضرب منابع الإرهاب "الإسلامي" على حد زعمها.

فالباحث يهدف إلى تسليط الضوء على الأسباب و الأهداف الحقيقية لحلف الناتو في أفغانستان، في ظل ارتفاع دعوات الغرب لجعل التدخل قانونياً عبر تسميته تدخلًا إنسانياً وضرورياً، ومستعيرين الادعاء الأمريكي بأنه "حرب استباقية" على الإرهاب العالمي، وتبيان أهم الصعوبات التي يعاني منها الناتو هناك، والدور الخفي للولايات المتحدة الأمريكية في توجيه حلف الناتو على الطريق الذي تحقق فيه أهدافها، وما هي الاحتمالات المستقبلية لهذا التدخل.

باستخدام منهجي البحث: المنهج الوصفي التحليلي لشرح طبيعة التدخل العسكري في أفغانستان وأسبابه المباشرة وغير المباشرة والمهجع الإستشراقي لمحاولة اكتشاف أو استعراض مستقبل التواجد العسكري لحلف الناتو في أفغانستان خاصة مع تصاعد الدعوات المطالبة بجلاء القوات الأطلسية عن أفغانستان بعد مقتل "أسامة بن لادن" وخروج القوات العسكرية الأمريكية من العراق.

المبحث الأول: الأسباب الحقيقية للتدخل في أفغانستان

لا يخفى على أحد أن حلف شمال الأطلسي بات أداة طيعة بيد قيادته العسكرية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، تاهيك عن أن معظم الدول المنضوية تحت لواء الحلف قد دخلته تقرباً من الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة دول أوروبا الشرقية والدول المنضمة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ولذلك فإن الحلف يكاد يكون الذراع العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في سيطرتها على العالم، ومن هنا المنطلق كان تدخله في أفغانستان خدمة للمصالح الأمريكية في نهاية الأمر.

يدعى الكثيرون أن غزو أفغانستان لم يكن مجرد رد فعل تلقائي على هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١، لأن التحضيرات وخطط العمليات العسكرية كانت مجهزة من قبل وتنتظر إشارة الانطلاق ليس غير؛ فالغزو كان سيحصل برأيهم، نظراً لأهمية وضع الطاقة في أفغانستان للمنطقة الممتدة من الصين إلى ألمانيا، وهو الحوض الضخم المسمى "أوراسيا". (عبد العظيم، ٢٠٠٥)

ومنطقة أوراسيا عبارة عن محيط من الثروة النفطية وحقل كبير للألغام السياسية، ومدار لصراع شديد الشراسة والعنف بين القوى الإقليمية والقوى الدولية؛ لأن هذه المنطقة تعد أغنى منطقة في العالم، ففيها ٦٠% في مجموعها من الناتج العالمي، و٧٥% من موارد الطاقة العالمية، ويسكن فيها ٧٥% من تعداد سكان العالم، ويقع داخلها بحر قزوين المقدر نفعه بنحو ٢٠٦ مليار برميل، أي ما يوازي ١٦% من مخزون النفط العالمي، مقابل مخزون سعودي قدره ٢٦١ مليار، ومخزون أميركي لا يتعدى ٢٢ مليار برميل. (زهر الدين، ٢٠٠٤)

لقد جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من نفسها أهم اللاعبين، واختارت أفغانستان لتكون نقطة الارتكاز وقاعدة أمريكية لعملياتها العسكرية في أوراسيا.

وتتمثل الدوافع الأمريكية في الحرب على أفغانستان بما يلي: (حمودة، ٢٠٠٦)

- ضرورة الاستيعاب العسكري والسياسي للفراغ الناتج عن انهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية.

^١ - كان نيكولاس سبيكمان، أمثالا للعلاقات الدولية بجامعة ييل الأمريكية، هو أول من لرسى أسس الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه أوراسيا في الحرب العالمية الثانية. وقد قسم جغرافية أوراسيا إلى قلب هو روسيا التي لها امتداد يري يتجاوز ١٧ مليون كم٢، وهائل كبير من دول ساحلية وأطلق عليه (Rimland) أو الحافة، أي للناطق الساحلي، ويشمل كل أوروبا وشبه الجزيرة العربية والعراق وآسيا الوسطى وإيران وأفغانستان والهند وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا. وتحتوي أوراسيا على ثلثي سكان العالم، وتنتج ثلثي الناتج الإجمالي العالمي، وبها أكبر دولتين من حيث عدد السكان (الهند والصين)، وأكبر دولة من حيث المساحة (روسيا ١٧.١ مليون كم٢)، ومن حيث عدد الصواريخ النووية الموجهة رأساً إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. ويرى سبيكمان أن هذه المنطقة سوف تشهد صراعاً من أجل السيطرة على مواردها وسرقتها المائية.

- مواجهة تهديدات نمو النفوذ الصيني في أوراسيا، وتمدد علاقتها النفطية مع دول الجمهوريات الإسلامية التي كانت خاضعة للاتحاد السوفييتي السابق.

- محاصرة النفوذ الروسي وتقزيمه في المنطقة، وإبعاد السيطرة الروسية عن الموارد الطبيعية هناك.

- أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية اليد العليا في صادرات النفط والغاز في أوراسيا وأيضاً على طرق ومعايير هذه الصادرات إلى الخارج.

- إحكام السيطرة على قواعد اللعبة الدائرة بين شركات متعددة الجنسيات في مجال النفط والغاز والخدمات البترولية التي تنتمي إلى عدة دول غربية وروسية وصينية بالأساس، وقد وصل التصارع بينها إلى حد الحياة أو الموت.

- الهيمنة على المقدرات الأفغانية من النفط والغاز، فقد بلغ احتياطي أفغانستان وحدها من النفط 6% من الاحتياطي العالمي، إضافة إلى احتكامها على 4% من الاحتياطي العالمي للغاز.

وهنا يرى الباحث أنه على الرغم من أهمية النفط للمصالح الأمريكية، لكن الأهم منه في حرب أفغانستان عامل استراتيجي يتعلق بالحفاظ على النظام أحادي القطبية، وآخر معنوي هو استعادة الهيبة والمكانة اللتان تعرضتا للأذى يوم 11 أيلول 2001. ونعتقد أن المصالح الأمريكية في نفط بحر قزوين لا تتحقق عبر الوجود العسكري، وإنما من حراء عملية دبلوماسية متكاملة (حلف اقتصادي مثلاً) يستهدف تسوية النزاعات غير القابلة للحل بين الدول المطلة على البحر، فهذه هي المشكلة الكبرى التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.

أما مجموعة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى اختيار أفغانستان بالذات كمبرر لتفعيل مشروع القرن الأمريكي، والتي استغل فيها الولايات المتحدة الأمريكية حلف الناتو وقيادتها له وسيطرتها عليه لخدمة مصالحها، وتتمثل في أسباب سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية وهي:

أولاً: الأسباب السياسية:

1- على الرغم من أهمية منطقة آسيا الوسطى من الناحية السياسية عبر تاريخها الطويل؛ إلا أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المنطقة بدأ في زمن الاتحاد السوفييتي للسيطرة على هذه المنطقة التي ترى فيها بوابة حقيقية للنفوذ والسيطرة على آسيا، أو لمحاولة منع التمدد السوفييتي نحو المياه الدافئة جنوباً، وتتعدد أسباب الاهتمام بهذه المنطقة في ظل موقعها الهام الرابط بين آسيا

وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط، وهي تتمتع بموقع له أهميته على الصعيد الجغرافيا السياسية، وخاصة أفغانستان التي تعتبر بحق قلب منطقة وسط آسيا. (قنري سعيد، وعبد المنعم سعيد، ٢٠٠٢)

٢- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن منطقة وسط آسيا - وخاصة أفغانستان والمناطق المحيطة بها - نقطة ضعف رئيسية لحلف الأطلنطي، وترى أن أمن هذه المنطقة يجب أن يكون في محور الاهتمام السياسي والعسكري لدول الحلف، حيث أن أي أحداث غير متوقعة في هذه المنطقة قد تسبب في انتقال ميزان القوى لغير صالح الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الغربي، الأمر الذي أدى إلى تطوير مهام ودور حلف الأطلسي، لتغطي هذه المنطقة الهامة استراتيجياً واقتصادياً وسياسياً وأمنياً. (جرجس، ٢٠٠٥)

٣- وصول أفغانستان بفضل الحروب الخارجية والداخلية إلى حالة (الدولة الضعيفة : أي غياب السلطة الفاعلة القادرة على فرض إرادتها على كامل محيط الدولة، لاسيما المجموعات التي تعمل منفردة بعيداً عن إرادة الدولة).

٤- أفغانستان تتوسط كل القوى العسكرية النووية الفعلية والمحتملة في آسيا وهي الصين وروسيا، وباكستان، الهند بالإضافة إلى إيران (التي من المحتمل انضمامها للقوى النووية في القريب العاجل) كما تعتبر أفغانستان حلقة مهمة في سلسلة حصار الصين. (حافظ، ٢٠٠٠)

وفي النهاية يمكننا القول أن المتتبع للتحركات الأخيرة خاصة في بداية القرن الجديد يلاحظ أن هناك (سيناريو) جديد - بدأت ترسم ملامحه - لإعادة صياغة التوازنات السياسية في منطقة آسيا الوسطى التي تفصل بين الصين شرقاً وأوروبا غرباً، وهي المنطقة التي يبدو أنها سوف تستقطب نوعاً من الصراع الدولي الحاد، خلال المرحلة المقبلة.

ثانياً: الأسباب الاقتصادية:

تمثل أفغانستان قلب منطقة آسيا الوسطى التي تعتبر كتلة جغرافية تبلغ مساحتها حوالي أربعة ملايين ميل مربع، ويمثل النفط أهمية في الاستراتيجية الغربية عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة لأنه يمثل عصب الحياة الصناعية فمعظم الدول الصناعية الكبرى تقع في الكتلة الغربية، كما أنه لا بديل عنه للصناعة فقد كان النفط مركزاً أساسياً في الاستراتيجية الأمريكية التي تسعى إلى التمرکز حول منابعه واحتياطياته الهامة في العالم، لذلك فإن نقط وغاز منطقة بحر قزوين يمثلان ركيزة اقتصادية يمكنها أن تغير معالم المنطقة بما توفره من ثروات لدول المنطقة. (جيمس سميث، ٢٠٠٢)

ثالثاً: الأسباب العسكرية:

١- لم يكن الهدف العسكري بعيداً عن اختيار أفغانستان كمنهم في أحداث الحادي عشر من أيلول، حيث موقعها الجغرافي والاسرائيجي المهم، فهي تتوسط معظم القوى النووية في العالم (روسيا - الصين - الهند - باكستان - إيران في المستقبل) فوجود الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الدولة بالذات يمكنها من مراقبة هذه القوى النووية فضلاً عن تحكمها في الصراع النووي بين الهند وباكستان. (محمود، ٢٠٠١)

٢- إن التواجد الأمريكي في أفغانستان يدعم استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو في السيطرة على المناطق الملتهبة في العالم، مما يساعد القوات العسكرية المتمركزة في منطقة الخليج العربي.

٣- أثار البعض مسألة المخازن الأمريكية المليئة بالسلح القديم والجديد الذي يجب تجربته لبيان مدى فاعليته خاصة الأسلحة الذكية، وإخلاء مخازن السلاح من الأسلحة القديمة. (قنري سعيد، وعبد المنعم سعيد، ٢٠٠٢).

رابعاً: الأسباب الثقافية:

لا يقل هذا العامل أهمية عن العوامل السابقة، ويتمثل في توجيه الاتهام إلى الإسلام (الإسلام كثقافة وحضارة) بالإرهاب، خاصة بعد أن اتخذته الكتلة الغربية كالعدو التقليدي لها، ومما يؤكد ذلك، أن المتهم الأول في الحادث هو "أسامة بن لادن"، السعودي الجنسية أي إنه عربي، ولكن الأفغان من المسلمين غير العرب، فلماذا إذن تم اختيار حركة طالبان (أفغانستان) ولم يوجه الاتهام إلى السعودية مثلاً كدولة المتهم الأول وتنظيم القاعدة الذي يمثل معظمه من المسلمين العرب (الظواهري مصري ومحمد عطا مصري وغيرهم). (الدسوقي، ٢٠٠١).

كذلك تصاعد الحديث عن صراع الحضارات والربط بين الإرهاب والإسلام، فعلى الرغم من وجود الإرهاب في العديد من الدول ويصيب العديد من الحضارات والثقافات، ولكن بعض المفكرين الأمريكيين، وعلى رأسهم "صموئيل هانتجتون" يعتبر أن الإرهاب جزءاً من حروب المسلمين، ومن ثقافتهم، سواء أكان ذلك فيما بينهم أم مع غير المسلمين، وهي حروب قد تتحول وتتطور إلى صدام كبير بين الإسلام والغرب أو بين الإسلام وبقية العالم، وهناك اتجاه آخر يرى أنه لا توجد حرب حضارية عمودية بين الإسلام والغرب، ولكن توجد حرب أفقية بين متطرفين ومعتدلين داخل الحضارات الكبرى مثل الحضارة الإسلامية والغربية المسيحية واليهودية والهندوسية..إلخ. فالمتطرفون يشنون الحرب على المعتدلين سواء من أبناء حضارتهم أم من غيرهم. (محمود، ٢٠٠١)

المبحث الثاني: وجهة نظر القانون الدولي المعاصر من التدخل في أفغانستان

لم تكن الحرب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومن حالفها، مجرد حرب عادية تقتصر آثارها على طرفي الحرب، ولكنها غير عادية، حتى بين الأطراف، والوسائل المستخدمة فيها، فقد استخدمت في تلك الحرب أحدث وأشد وأخطر الأسلحة في العالم ضد أفقر وأضعف دولة في العالم فكان طرفي الحرب تحالف دولي مكون من (١٣٦) دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الطرف الأضعف في النظام الدولي الجديد، أو بعبارة أخرى كانت الحرب بين زعيمة النظام الدولي الجديد وبين دولة عادية تقع في أسفل هذا النظام.

لم يهدف الطرف الأقوى من هذه الحرب إلى القضاء على تنظيم القاعدة وحركة طالبان الحاكمة في أفغانستان، وإلا لكانت النتيجة لهذا العلق صفر خاصة وأن رأس تنظيم القاعدة " أسامة بن لادن" بقي لمدة عشر سنوات حياً، لكن المقصود منها تغيير بنية النظام الدولي وتأكيد هيمنة القطب الأكبر على هذا النظام.

لقد خالفت هذه الحرب مبادئ وأحكام القانون الدولي، وحل الأمن القومي الأمريكي محل الأمن الجماعي الدولي، وعلى الرغم من أن جوهر الإرهاب يظل واحداً من حيث استخدام العنف أو التهديد باستخدامه من أجل إثارة الخوف والهلع في المجتمع الدولي، من خلال استهداف أفراد أو جماعات أو مؤسسات أو نظام حكم لتحقيق هدف سياسي معين، فإن أشكال الإرهاب وأدواته تختلف وتتطور بسرعة مع الزمن، كما يتأثر الإرهاب إلى حد كبير بخصائص النظام الدولي وتوازناته، من حيث الأهداف والآليات حيث تم إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب سالفة البيان . (حماد، ٢٠٠٣)

وفي هذا الإطار، فإن هجمات ١١ أيلول ضد الولايات المتحدة الأمريكية شكلت تعبيراً بالغ الوضوح عن طبيعة وخصائص الإرهاب الجديد، فقد استهدفت هذه الهجمات إيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر والضحايا داخل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ضرب أهم وأكبر رموز القوة في الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن أنها أهداف تتميز بوجود كثافة بشرية عالية، وقيمة مالية ضخمة وقوة اقتصادية وسياسية عالمية.

ولعل أكبر تجلٍ لانتهاك الحرب على أفغانستان للقانون الدولي أن الهجمات التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية، لم تحصل من قبل دولة معينة، ولم تتبن أي دولة مسؤولية تلك الهجمات، لتصبح برأي القانون الدولي معتدية، من هنا فإن مبدأ الدفاع عن النفس، وهو مبدأ صريح وواضح في ميثاق الأمم المتحدة (م ٥١) الذي ينص على مبدأ الدفاع عن النفس فقط في حال تعرضت دولة لهجوم أو عدوان من دولة أخرى. وهذا ما لم يحصل في حالة ١١ أيلول، وبالتالي فإن أي مسوغ قانوني باستخدام هذا المبدأ،

يكون ساقطاً قانونياً وفاقياً، ولا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية ولا للناقو التذرع بأي اتفاقية دولية وخصوصاً المتعلقة بمكافحة الإرهاب واستعمالها كحجة قانونية، لاستخدامها القوة ضد أفغانستان أو أي دولة أخرى. (حماد، ٢٢/١١/٢٠٠١).

إن اللجوء إلى القوة لأخذ المطلوبين علوة، أو لتغيير أنظمة الحكم، هو انتهاك فاضح لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العام المعاصر الذي جرم العدوان ومنع استخدام القوة في العلاقات الدولية؛ لذلك تعد الحرب الأمريكية ضد أفغانستان والعراق عودة إلى منطق القرون الوسطى، حيث ساد منطق قانون القوة على ما عداه، وتعتبر هذه الحرب أيضاً عودة إلى سياسة سريعة الغاب، إذ إن القوي يأكل الضعيف، وفي حالة النظام الدولي فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر وتسنأثر بمقررات الدول الضعيفة من العالم الثالث وتسيطر عليها بحيث تجعلها في تبعية تامة لها.

إن خلو القرار الدولي رقم ١٣٧٣ من تعريف واضح للإرهاب يعطي الحكومة الأمريكية صلاحيات واسعة عبر القرار ١٣٦٨، وحسب الفهم الأمريكي له، وذلك عبر تطبيق تعريف الإرهاب وفقاً للمفهوم الأمريكي، (مجلة الوسط، ٢٦ أيار ٢٠٠٢) بحيث يطال فقط الأفراد والمقاومين والمناصلين الذين يدافعون عن أرضهم في مواجهة الاحتلال، وتبقى الدول التي تمارس إرهاب الدولة بعيدة عن أي عقوبة. وقد كان وزير الخارجية الباكستاني قد أعلن أن مسئولين أمريكيين كباراً حذروا الباكستانيين في منتصف تموز ٢٠٠١ من أن إجراء عسكرياً كان يخطط ضد أفغانستان في منتصف تشرين الأول، مما يعني أن التخطيط لغزو أفغانستان قد تم قبل أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١. بالتالي أيضاً هذا انتهاك للقانون وقواعده الأساسية التي تقول بأن العقوبة تتبع الجريمة وليس تسبقها.

وفي ظل التحقيقات التي أجرتها اللجنة المكلفة بالتحقيق في أحداث الحادي عشر من أيلول التي أظهرت مجموعة من الحقائق المثيرة كان من بينها ما أعلنه مستشارة الأمن القومي السابق "كوندوليزا رايس" من أن فريق الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" كان قد وافق قبل أسبوع من أحداث أيلول على مخطط عسكري لمكافحة الإرهاب، ممثلاً في أفغانستان وتم تحديد حركة طالبان سلفاً كهدف عسكري، وتزامنت هذه التحقيقات مع وقوع تفجيرات مدريد، ومع انعقاد مؤتمر برلين لإعادة إعمار أفغانستان في آذار ٢٠٠٤.

استصدرت الولايات المتحدة الأمريكية من مجلس الأمن سلسلة من القرارات الداعمة لحربها ضد الإرهاب، فجاء القرار ١٣٧٣ الذي صدر في ٢٨/٩/٢٠٠١ الذي يلزم الدول بتجميد الأموال والموارد المملوكة لكل من يرتكب عملاً إرهابياً أو يحاول ذلك أو يشارك فيه أو يسهله، ولمن يتبعه من أشخاص وكيانات، ويحظر عليها تقديم أي دعم صريح أو ضمني لهؤلاء، ويوجب عليها تجريم أعمالهم في قوانينها الوطنية ومحاكمتهم بمقتضاها، ويطلبها بالإسراع بتوقيع الاتفاقيات الدولية

لمكافحة الإرهاب، وبطالبها بتبادل المعلومات الأمنية فيما بينها، وتزويد لجنة مكافحة الإرهاب بالتقارير الدورية عن الإجراءات التنفيذية ذات الصلة وفيما لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القرار، (عبد الحليم، ٢٠٠٤).

وهنا يرى الباحث أن القرار المذكور يضع تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أعمالاً لم تحدد على وجه الدقة، تشمل "المحاولة" و"الدعم الضمني"، وتنتقل من المعاقبة على الفعل المباشر إلى محاكمة النيات والسرائر. ويستبق أيضاً ما يقتضيه الميثاق من اجتماع مجلس الأمن في حالة العدوان، وفي هذا من السلم والأمن الدوليين.

ثم جاء القرار ١٣٧٧ الذي نص على تقديم المساعدات التقنية والمالية والتنظيمية والتشريعية اللازمة لمختلف دول العالم في حروبها على الإرهاب، ومن ضمنها مساعدتها على إعداد قوانين نموذجية. وفي هذا تدخل في الشؤون الداخلية للدول. وجاء القرار ١٣٩٠ الذي نص على أن تواصل لجنة مكافحة الإرهاب تحديث لائحة الأشخاص والتنظيمات ذوي الصلة بالإرهاب، وفكرة إعداد القوائم هي فكرة منحازة لأن من يصنف ليس معصوماً هو نفسه من التصنيف، (www.uninfo.state.gov) (/arabic/tr/112.unrsl.htm)

وقد أقرّ مجلس النواب في أيار ٢٠٠٢ أكبر ميزانية دفاعية للولايات المتحدة الأمريكية منذ إدارة الرئيس رونالد ريغان، بلغت قيمتها /٣٨٣/ مليار دولار لعام ٢٠٠٣، أي بزيادة خمسين مليار دولار عن سابقتها. ووافق المجلس أيضاً على زيادات متتالية في ميزانية الدفاع للسنوات الأربع المقبلة لتبلغ /٤٥٠/ مليار دولار في عام ٢٠٠٧. (زهر الدين، ٢٠٠٤)

وقد ترتب على المفهوم الجديد للإرهاب والمنظمات الإرهابية أنه لم يفرق بينه وبين الدفاع الشرعي لمن يحارب لتحرير أرضه المحتلة لتقرير مصير بلاده، لذا اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية منظمة حماس والجهاد اللتان تكافحان لتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبيل المنظمات الإرهابية، كما اعتبرت حزب الله اللبناني منظمة إرهابية. بل الأدهى من ذلك أنها اعتبرت رئيس الوزراء الإسرائيلي "أرييل شارون" رجل سلام .

المبحث الثالث: المواقف الدولية من التدخل العسكري في أفغانستان

على الرغم من أن حكومة بوش قد تجنبت عواقب سياستها الخاطئة تجاه أوروبا خلال السنة الأولى لتوليها الحكم فيما يتعلق ببعض القضايا الدولية كرفض أمريكا تطبيق بروتوكول كيوتو عن التغير المناخي والمحكمة الجنائية الدولية، والهجوم الإرهابي لأحداث الحادي عشر من أيلول

٢٠٠١، فإن ذلك أدى إلى إطلاق العنان لموجة عارمة من التأييد للولايات المتحدة الأمريكية قد سحبت لها فرصة الانتعاش كما أدت إلى توطيد العلاقة مع أوروبا مرة أخرى.

ولأول مرة فإن النانو يناشد بوضع مادة الدفاع المنصوص عليها في البند الخامس من ميثاق الحلف الأطلسي موضع التنفيذ، كما عرض حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية المشاركة في الحرب على أفغانستان، ولكن ما لبثت أن ضاعت تلك الفرصة، وبدلاً من أن يتحقق ذلك فإن قرار وضع العراق هدفاً قادمًا في الحرب على الإرهاب إلى جانب السلوك الذي اختارته حكومة الرئيس "بوش" للإطاحة بالرئيس العراقي الأسبق "صدام حسين" قد قادا الولايات المتحدة الأمريكية إلى سلسلة من الانهيارات السياسية المذهلة.

وقد توترت العلاقات بين أمريكا وأوروبا عند نقطة ما بين كابول وبغداد، ولم يقتصر حجم الخسائر في العلاقات على باريس وبرلين، ولكن أيضاً أنقرة التي كانت تعتبر الحليف المخلص لأمريكا منذ عهد بعيد، و على الرغم من الصداقة الحميمة التي كانت تجمع بين الرئيس الأمريكي "جورج بوش" والرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلا أن موسكو فشلت في تأمين التعاون المشترك مع واشنطن، والحقيقة أن الفضل يرجع إلى رئيس وزراء بريطانيا "توني بلير" حيث وقف عدد كبير من المتحالفين الجدد والقدامى من دول أوروبا مع واشنطن جنباً إلى جنب، ليس لإيمانهم بإيجابية السياسة التي تتبعها الحكومة الأمريكية، ولكن نظراً لولائهم الشديد للتحالف.

من ناحية أخرى فإن الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" قد خسر القضية على مستوى الرأي العام الأوروبي المتعقل؛ لذا فإن السلوك الذي اتبعته الحكومة الأمريكية قد ساعد بشكل كبير على إطلاق العنان لأكبر موجة من موجات المعارضة لمبادئ السياسة الأمريكية خلال العقود الراهنة، بعد ما حققه من إنجازات سياسية بخلق التحالف الدولي في أفغانستان. (عبدالحليم، ٢٠٠٤)

هذا ولا يجب أن يخفى النجاح الذي لاقته الحملة العسكرية الأمريكية الحقيقية القائلة، بأن الجهود الدبلوماسية والسياسية المبذولة من أجل تشكيل ائتلاف دولي عام قد باءت بفشل ذريع، فعلى الرغم من القدرة العسكرية العالية للولايات المتحدة الأمريكية طيلة الوقت، إلا أن السلطة الأخلاقية والسياسية لأمريكا قد انخفضت جداً، وفي العقد الماضي كانت العلاقات عبر الأطلسي على نفس الدرجة من الاتصال أو الانقطاع؛ لذا فقط صرح بعض المعلقين بالنهاية الوشيكة للتحالف في آراء كل من "ريتشارد آل كوجيلر" و "إف ستيفن لارابييه" اللذين أكد على ضرورة أن يقوم الحلف ذاته بحل تلك الأزمة عن طريق إعادة تنظيم نفسه مرة أخرى لمواجهة تحديات العصر الجديد: إيقاف الحرب في أفغانستان بالإسراع في حسم الأمور هناك، والعمل على استقرار آسيا الوسطى، والوصول في النهاية

إلى روسيا، وهذا يمثل جزءاً من استراتيجية أعم تهدف إلى تأمين سلام أوروبا بعد الحرب الباردة؛ لذا فقد أضحي الحلف مضطراً إلى أن يختار بين الرحيل عن المنطقة أو التوقف عن العمل حيث قبول موقفه بالرفض من قبل جهات عديدة لكونه يتبع اتجاهاً متطرفاً إلى حد كبير في ذلك الوقت. وبناء على ذلك فقد ساعدت تلك الأفكار بدورها في خلق الأساس المتعلق الذي أدى في النهاية إلى النجاح عبر الأطلسي خلال الفترة الأولى من الحرب.

ثم جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول والتدخل في أفغانستان لتضع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بنداء الصحوة، والبحث عن أهداف جديدة واستراتيجية جديدة ذات فاعلية قادرة على مواجهة نوع جديد من التحديات فيما وراء أوروبا تضع تلك النقاط في قالب الضرورة القصوى، بحيث يؤدي الفشل في تحقيقها أمراً من شأنه أن يجعل الحلف الأعظم غير متفق وطبيعة العصر في التاريخ الحديث.

وبلا شك فهناك العديد من الكتب ناقشت أسباب الخلاف بين أمريكا وأوروبا بشأن أفغانستان، ومن هنا يتبين أن هناك طريقتين لتفسير الانفصال الأمريكي الأوروبي تتناقض كل منهما الأخرى ويحمل تضمينات مختلفة تمام الاختلاف، ويرجع للتفسير الأول ذلك الانقسام إلى ازدياد حدة عدم تناسب القوى بينهما، والتي لا تزال تدفع كلاً منهما في طريق معاكس للأخر بشأن النظر في مجموعة من القضايا الدولية كما وصّف هذا التفسير أيضاً فرص التعاون الاستراتيجي بين دول الحلف بأنها تكاد تصل إلى حد الندرة، وقد قامت جهات عديدة داخل الحكومة الأمريكية بمصادرة ذلك الفرض لتبرير انفرادها بالقرار، وفشل طريقتها الائتلافية الخاصة. (زهر الدين، ٢٠٠٤)

وبعد كل ذلك فإذا كان الأوروبيون والأمريكيون يعيشون نفس الظروف، ويتبنون وجهتي نظر متعارضتين يتعلقان بالنظرة الاستراتيجية المستقبلية، فمن يستطيع بعقل راجح أن يحافظ على أواصر التحالف الاستراتيجي بينهما؟ وتبعاً لتلك النظرة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا بد أن ترحب بالنجاح الباهر الذي توصل إليه الجانب الأوروبي في معالجة مشكلاته دون أن نتوقع أن يكون شريكاً استراتيجياً رئيسياً لها في المستقبل.

إن فجوة القوة التي تفصل بين دول حوض الأطلسي ليست جديدة أو غير مسبوقة، وعلى سبيل المثال وجدت نفس الفجوة الكبيرة خلال فترة خمسينيات القرن الماضي؛ عندما تم التعاون عبر الأطلسي، وكانت تلك الحالة من عدم التناسب في أوجها، لذلك فإن نقطة الحسم هنا ليست القوة، بشير

أعضاء التحالف (ألمانيا على سبيل المثال) بخصوص مشاركتها في الوقت الذي يتساءل فيه المواطنون الأوروبيون عن سر إقحام الولايات المتحدة الأمريكية لهم هناك لمدة تزيد عن عقد. (باسيفيتش، ٢٠١١)

والقضية الرئيسية هي أنه كان من غير المرجح أن يقوم الناتو بمهمة أخرى شبيهة بما يقوم به في أفغانستان في المستقبل المنظور، وعلى ضوء افتراض أن تكون أوروبا-مستقرة وديمقراطية حقاً ويشعرها الاتحاد الأوروبي بمزيد من الاطمئنان (والت، ٢٠١٠/٩/٢٨)، إلا أن التطورات في العالم فرضت عكس ذلك وخاصة ما حصل في ليبيا على سبيل المثال من تدخل للناتو بشكل كبير.

ثانياً- التقارب التركي الإيراني

مع بداية القرن الحادي والعشرين وتصادد الدور التركي في المنطقة عملت على استبعاد الصراع مع إيران ووصل بها الأمر إلى التوسط عام ٢٠١٠ لحل أزمة الملف النووي الإيراني، إضافة إلى تدهور العلاقات التركية "الإسرائيلية"، جعل تركيا تقترب أكثر من ذي قبل من إيران، و مع الخلاف الكبير بشأن تركيا التي كانت عضواً كاملاً في الناتو منذ العام ١٩٥٢، حيث إن هناك شك في أن مسيرة أنقرة الدبلوماسية في المنطقة تتباين بشأن بعض القضايا الرئيسية؛ فبينما تصعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا ضغوطها على إيران فإن تركيا اقتربت أكثر من طهران على الصعيدين الدبلوماسي والاقتصادي.

كما أن تركيا على خلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن بعض النقاط حول قضايا النزاع الفلسطيني "الإسرائيلي" التي كان لها انعكاسات سلبية في الكونغرس الأميركي، ناهيك عن أن تصاعد الخوف من الإسلام في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا قد عزز بسهولة من هذه الاحتكاكات. (والت، ٢٠١٠/٩/٢٨)

بالإضافة إلى كون مستقبل الناتو كقوة رئيسية ومهيمنة في العالم لا يبدو كما هو عليه اليوم، فإن الرد الطبيعي على مثل هذه التكهينات القاتمة سيكون بالطبع أن الناتو واجه أزمات وألح في حلها في الماضي، وهذا صحيح بدرجة كافية، ولكن مثل تلك الخلافات حصلت ضمن سياق الحرب الباردة حينما كانت هناك أسباب واضحة تدفع زعماء الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لتجاوز الخلاف بينهم وإبقائها تحت السيطرة.

وبالطبع وعلى ضوء كون الناتو رمزاً لتضامن جناحي الأطلسي، فما من رئيس أميركي أو زعيم أوروبي سيرغب في قيادة حملة حله، واقتسام تركته، فضلاً عن الموظفين في بروكسل والمؤيدين للناتو في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ممن يعدون الناتو إطاراً لعمل حياتهم.

ولهذه الأسباب كافة لا يتوقع أن يخسر الناتو أياً من أعضائه أو يحل، حتى إنه سيصاب بالدهشة بدرجة ما لو اعترفت النخب السياسية بوجود مشاكل خطيرة في الحلف. وعوضاً عن ذلك فإن الناتو سيصبح غير ذي صلة بالواقع بدرجة متزايدة، فتارة تتصاعل عدداً ولا تواجه تهديداً خطيراً من غزو خارجي لن تكون أمريكا متحمساً لمغامرات مستقبلية من أجل بناء دول، وبالتأكيد من غير المرجح أن تشارك في أي مساع أميركية لبناء تحالف موازن لقوة الصين الصاعدة. (والت، ٢٠١٠/٩/٢٨)

وباختصار، فمن المرجح اندثار أحد الركائز الأساسية لـ: "الأمن العالمي" في السنوات المقبلة، لكن بالمقابل لن يكون لذلك أهمية كبيرة، إن حصل فعلاً، أما عن مصير الاحتلال الأمريكي الأطلسي فقد وجد في أفغانستان ٢٠٠٠٠ جندي من قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على ٩٠٠٠ جندي من قوات حفظ السلام الدولية تحت قيادة حلف الناتو لمساعدة الحكومة الأفغانية في مكافحة التمرد، وتوفير الحماية اللازمة لعمليات الإعمار، إلى حين أن يشتد عود مؤسسات الأمن الأفغانية، وتدل الخطط الرامية إلى زيادة عدد قوات حفظ السلام التابعة لحلف الناتو في عام ٢٠٠٦م على ما تتمتع به تلك القوات من تأييد دولي، وما تكسبه من شرعية لبناء الدولة الأفغانية، وفي مقابل ذلك، لابد من تقليص عدد القوات الأمريكية؛ (إيمانويل، ٢٠٠٩) ونظر كثيرون في أفغانستان إلى الإعلان عن تخفيض حوالي ٢٥٠٠ جندي أمريكي عام ٢٠٠٦م، ومثلهم عام ٢٠٠٩، و ٢٠١١ على أنه عملية نفسية أكثر من كونه سحباً للقوات، إذ يعيد ذلك إلى أذهان كثير من الأفغان ذكرى نهاية الحرب الباردة، حين انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من أفغانستان بعد أن نمرتها الحرب، تاركة البلاد تتحدر نحو حرب أهلية قاسية، ولذا فإنهم يشعرون بالقلق من أن يشجع الانسحاب الأمريكي جماعات التمرد، ويدفع بعض الدول المجاورة إلى التدخل في الشأن الأفغاني.

وعلى الرغم من تصريح وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" بأن القوات الأمريكية ستواصل عمليات الإنزال في أفغانستان (النبا الكويتية، ٢٠٠٨/٦/١٦)، فإن نقل مهام عمليات قوات حفظ السلام التابعة إلى حلف الناتو يعتمد على طبيعة توسيع مهمتها في أفغانستان، وما يفوض لها من صلاحيات في قواعد الاشتباك، إذ إن خلافات بين الدول الأعضاء في حلف الناتو تقيدهم بقواعد محددة للاشتباك؛ وتركز خطة العمليات المنقحة التي تبناها وزراء خارجية دول حلف الناتو في الثامن من شهر كانون أول ٢٠٠٥م على القيام بعمليات حفظ الأمن بالتعاون مع قوات الأمن الأفغانية.

ولا تفسح قواعد الاشتباك مجالاً لشن عمليات عسكرية ضد منتجي المخدرات ومروجيها ومهربيها (النبا الكويتية، ٢٠٠٨/٦/١٦). ورغم أن الخطة الجديدة تنص على زيادة عدد الجنود بـ ٦٠٠٠ جندي (ليصبح عدد جنود حلف الناتو ١٥٠٠٠ جندي)، وعلى إنشاء أربع قيادات إقليمية، وقاعدة إسناد أمامية في قندهار، إلا أنها تركت مهمة مكافحة الإرهاب للتحالف الذي تزعمه الولايات المتحدة الأمريكية. وفي المنطقة الجنوبية لعمليات قوات حلف الناتو، ترتبط الأنشطة الإجرامية بأنشطة التمرد (والت، ٢٠١٠/٩/٢٨)، وليس من السهل دائماً الفصل بين الإرهاب والتهديدات الأمنية الأخرى، مثل: الجرائم المتعلقة بالمخدرات، وتهديدات قادة الجماعات الحربية، والجريمة بصفة عامة.

وبعد الافتقار إلى أليات مشتركة لتخطيط وتنسيق العمليات التي تقوم بها القوات الوطنية والدولية لمجابهة التهديدات الأمنية عتبة كبيرة في سبيل تضافر جهود عمليات حفظ الاستقرار، ولا يوجد ارتباط وثيق بين العمليات التي تخطط لها كل من قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وقوات حفظ السلام التابعة لحلف الناتو، وقوات الأمن الأفغانية. ويضعف ذلك فعالية وكفاءة العمليات، وتترتب عليه فوضى وأضرار غير مقصودة، ولذا يكتسب إنشاء (مركز قيادة وسيطرة مشترك) أهمية بالغة، لتخطيط وتنفيذ وتنسيق العمليات المشتركة.

الخاتمة :

لا يزال مستقبل التواجد العسكري لحلف الناتو في أفغانستان غير واضح المعالم، فخلال ما يزيد عن ١٠ سنوات من بدء العمليات على أفغانستان وعدم قدرة الناتو على حسم الأمر فيها، واستمرار عمليات المقاومة ضده وعدم قدرته على التأثير الكبير في تنظيم القاعدة بل على العكس زادت عمليات التنظيم حول العالم حتى في ظل وجود قوات الناتو فوق أفغانستان، وإن كان المرجح وفق ماتوصل إليه البحث هو تفكك الحلف بعد انسحابه المستقبلي من أفغانستان.

ولإزاء كل ما سبق يمكن القول:

١- الحرب على الإرهاب ذريعة أمريكية استخدمت من خلالها واشنطن الناتو لتسيطر على العالم على أن تشارك القوى المختلفة في دفع فاتورة حروبها العالمية من خلال مشاركة قوات دولية معها، ومنها فرنسا وبريطانيا وألمانيا.

٢- أفغانستان مركز ثقل وسط آسيا، وسيطرة واشنطن عليها تضع حاجزاً بين الصين وروسيا وإيران، وهي القوى المرشحة دائماً لعرقلة المشاريع الاستعمارية الأمريكية، إضافة لما يتبع موقعها من أهمية من حيث حجم الثروات التي تزخر بها أفغانستان.

٣- لا يزال الناتو بعيداً عن تنفيذ المهام التي أعلنتها تفسيراً لتدخله في أفغانستان؛ بدليل استمرار عمليات المقاومة ضده، حتى بعد مقتل زعيم تنظيم القاعدة بدليل استمرار عمليات القاعدة وتوسعها حول العالم ل يبدو الأمر وكأن الأطلسي "حليف لها" وليس مكافحاً لها.

٤- تسعى الولايات المتحدة الأمريكية دوماً لشرعنة تدخلاتها العالمية من خلال الناتو؛ سواء في أفغانستان والعراق أو آخر هذه التدخلات في ليبيا؛ من أجل أن تقبض هي ثمن السيطرة وتدفع الدول الأخرى فاتورة الحرب.

٥- أي تفكك محتمل للناتو سيعقد من التورط الأمريكي في حروبها ويعريها أمام العالم ويقلل من قدرتها على التدخل، واستمرارها في التوسع الاستعماري العالمي؛ لأنها ستواجه بدول صاعدة أو متوثبة كالصين وروسيا أو دول المقاومة ككوريا الشمالية وإيران.

المراجع:

أولاً- الكتب:

- ١- إيمانويل تود، ٢٠٠٩- ما بعد الإمبراطورية دراسة في تفكك النظام الأمريكي. الطبعة الثانية، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، بيروت: دار الساقي.
- ٢- باسيفيتش أندرو، ٢٠١١- الإمبراطورية الأمريكية حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية. بيروت، الدار العربية للعلوم.
- ٣- حافظ كاي، ٢٠٠٠- الإسلام والغرب وإمكانية الحوار. ترجمة صلاح محجوب إدريس، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
- ٤- حماد كمال، ٢٠٠١- المسؤولية الدولية بين قوة القانون وقانون القوة. الكويت، جريدة الأنباء، العدد ١٨٦٤.
- ٥- حماد كمال، ٢٠٠٣- الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام. بيروت، دار النشر غير مذكورة.
- ٦- زهر الدين صالح، ٢٠٠٤- الحرب الأمريكية على العراق (البعد النفطي). بيروت، المركز الثقافي اللبناني.
- ٧- سعيد محمد قدرى، و سعيد عبد المنعم، ٢٠٠٢- ١١ سبتمبر . . الأفكار والأسرار. مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية
- ٨- سميث آلان جيمس، ٢٠٠٢- سمسرة الأفكار. ترجمة مجدي عبد الكريم، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- ٩- صفى محمد، ٢٠٠٣- ١١ سبتمبر الأكتوبية الكبرى. دار الأحمدي للنشر.

ثانياً- المجلات:

- ١- الدسوقي أبو بكر، تشرين الأول ٢٠٠١- أمريكا والإرهاب: الحدث والتداعيات. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٦.
- ٢- جرجس فواز، آذار ٢٠٠٥- الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية. مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد ٤٢١.
- ٣- حمودة عمرو، ٢٠٠٦- النفط في السياسة الخارجية الأمريكية. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٦٤.

- ٤- عبد الحلیم أميرة محمد، ٢٠٠٣- الولايات المتحدة وحفظ السلام في أفغانستان. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٣.
- ٥- عبد الحلیم أميرة محمد، ٢٠٠٤- أفغانستان بعد عامين من الاحتلال الأمريكي. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٧.
- ٦- عبد العظيم خالد، حزيران ٢٠٠٥، الصراع على النفوذ في الأوراسيا، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٦١.
- ٧- محمود أحمد إبراهيم، كانون الثاني ٢٠٠١- الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧.
- ٨- والت كينيث، ٢٠١٠/٩/٢٨- مستقبل الناتو. مجلة فورين أفيرس.

The future of the NATO intervention in Afghanistan

Researcher: Mustafa Shabish

The researcher try to shed light on the reasons and the real objectives for the intervention of NATO in Afghanistan, in the face of rising calls for the West to make the intervention a legal cross-called humanitarian intervention and necessary, and use the U.S. claim as a "preemptive war" against global terrorism, and indicate the main difficulties faced by NATO there, and the role of the United States hidden in guiding NATO on the way in which its objectives achieved, and what are the future prospects for this intervention. With the inability of the alliance to achieve its stated goals of intervention and of the elimination of terrorism and an end to al-Qaeda have found a researcher that the war on terrorism as a pretext American used during and Washington NATO to dominate the world to participate the various forces in the pay bill for the wars the world, to put the United States of America a barrier between China, Russia and Iran, which always forces the candidate to block the project of colonial America, in addition to what follows from its importance in terms of the size of the wealth that abound in Afghanistan. And still NATO away from the implementation of the tasks announced by an explanation of his intervention in Afghanistan; evidence is the continuation of resistance against him, even after the death of the leader of al Qaeda, "Osama bin Laden."

The United States of America is always working to give legitimacy to interventions the world through NATO; and any potential disintegration of NATO will increase American involvement complicated in its wars and show the world what they are, and reduces its ability to intervene, and the continued expansion of the colonial world; they will face countries emerging or aspiring such as China, Russia or resistance states like Iran and Syria.